القطاع الخاص و سياسة التشغيل في الجزائر

التطور و الطموح فالتحديات

الأستاذ الدكتور: رشيد زرواتي، جامعة برج بوعريريج، الجزائر
الأستاذ: مهـدي عوارم ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر

الملخص:

يشهد القطاع الخاص الجزائري اهتماما بالغا في الاهمية على صعيد السياسة الاقتصادية في الجزائر، مرده في ذلك إعطاء دفعة قوية لمساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الإقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من البطالة و فتح مناصب عمل.يناقش المقال واقع القطاع الخاص في الجزائر، في سياق سياسة التشغيل والتنمية ببلادنا، وعلى اعتبار تناول القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة من حيث مخرجاته الاقتصادية و الاجتماعية ،و استراتيجياته التنظيمية و التنموية التي تحقق له الاستمرارية و الفعالية و التطوير ،لتحقيق تنمية بشرية يستفيد منها افراد المجتمع ككل .

Abstract

Witness the Algerian privauté secteur keen interest in the importance in terms of economic policy in Algeria, is due to give a strong boost effective in stimulating the economic life of contribution and then in raising growth rates and reducing unemployment and open positions of the work.

The article discusses the reality of the private sector in Algeria, in the context of operating and development policy in our country, and to deal with the private sector considered is a very important issue in terms of economic output and social, and regulatory strategies and development that achieve a continuity, efficiency and development, to achieve human développent bene fit membres of the community as a whole.

.

مقدّمة:

يعد القطاع الخاص من الركائز الاساسية في قيام النشاط الإقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، و التأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي والحد من البطالة بتوفير مناصب عمل، إذ أنه ورغم ما شهده الفكر الإقتصادي من جدل كبير حول تعاظم هذا القطاع في النشاط الاقتصادي مع تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره في فعاليات النشاط الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن صانعي السياسات الاقتصادية وما ارتبط بها من تشريعات وأحكام قانونية يستهدفون بشكل رئيسي ودائم تحقيق أفضل القرارات، ووضع أنسب الإجراءات التي تسمح بتطور أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وما ينجر عنه من آثار اجتماعية إيجابية على معدلات النمو،حجم العمالة ومستوى الدخل، خصوصا أنه وفي ظل تعدد العراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص من جهة والإخفاقات التي تميز نشاطه من جهة أخرى ،فإن قدرة القطاع الخاص على التطور و الفعالية و الاستمرارية، تتطلب وضع استراتيجية متكاملة ومتناسقة مع كافة الجوانب و القطاعات التي من شأنها تفعيل دوره نحو سياسة تشغيل هادفة تخدم التنمية البشرية في الجزائر .

و المتتبع لتطور القطاع الخاص الجزائري، وان اختلفت طبيعة نشاطاته، يتأكد لديه انه عايش وساير مختلف المراحل التنموية التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال ،هذه المراحل التنموية كانت ولا تزال العامل المتحكم في مسيرته و تطوره، بل حتى أنها كبلته وقيدته في فترة زمنية سابقة، ثم حاولت اعادة بعثه ضمن سياق تحولها نحو اقتصاد السوق ليكون بعد ذلك احد اطراف المعادلة الاقتصادية في الجزائر، كنتيجة فرضها النهج الاقتصادي الجديد خلال السنوات الآخيرة و المجسد من خلال الخطاب السياسي و النصوص القانونية الداعية للاستثمار .

ولعل البداية المحتشمة للقطاع الخاص الجزائري في ظل الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و السياسية التي شهدتها الجزائر منذ عقد تسعينيات القرن الماضي، كانت من بين الأسباب التي عرقلت نشاطه وجعلته يتميز سطحية نشاطاته و ضعف الانتاج و قلة جودته، بالإضافة إلى ضعف العلاقات الانسانية و الاحكام المسبقة اتجاهه على انه فضاء للاستغلال على اساس انه ساد الاعتقاد في السابق لدى المواطن و العامل الجزائري على حد سواء ان القطاع الخاص "يوكلك حقك ، يستغلك وما يمدلكش حقك، يمصلك دمك باه تدي حقك "، هذه الذهنية ساهمت في نفور المواطن الجزائري من العمل لدى القطاع الخاص .

ومع التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر نتيجة إرتفاع أسعار البترول خلال السنوات الأولى لعقد الالفينات، انتعش نوعا ما القطاع الخاص و بمختلف نشاطاته الإقتصادية و الإجتماعية ليعايش بدوره فترة مهمة ضمن المراحل التنموية التي شهدها الاقتصاد الوطني، بل أصبح ركيزة أساسية ضمن السياسة الإقتصادية و الإجتماعية للسلطة السياسية في البلاد، بل حتى أن قوانين الاستثمار الصادرة خلال هذه الفترة تشجع على الاستثمار وإنشاء المؤسسات الخاصة و بامتيازات هامة، قصد إعطاء فعالية أكبر لهذا القطاع وإدماجه ضمن تنويع مدخلات الاقتصاد الوطني، هذه السياسة المشجعة للقطاع الخاص الجزائري قد لا تكون كافية لتطوير القطاع الخاص، من منطلق ان الواقع الاقتصادي و الاجتماعي المعاش لايزال يتخبط وفق ما يدره الريع البترولي، الذي تكونت في ظله ذهنيات (عقليات) وسلوكات انتاجية واستهلاكية، قد لا تتماشى و فلسفة اقتصاد السوق.

وفي ضوء ما تقدم تجدر الاشارة الى جانب أساسي وهو ما يتعلق بسياسة التشغيل في الجزائر، أين نجد سعي الدولة و من خلال انشاء مختلف الاجهزة التنظيمية و الادارية قصد تقليص نسبة البطالة، غير أن الطلب المتزايد عن العمل و ضعف العرض في سوق العمل كان له التأثير السلبي على فعالية الاجهزة المستحدثة لاستقطاب اليد العاملة ،حيث بقي الحصول على منصب عمل المطلب

الرئيسي و المتزايد للمواطن الجزائري الباحث عن مصدر دخل يقيه من شراسة سعيه نحو تلبية احتياجاته الاساسية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي المنتهج بهذه الطريقة في الجزائر.

فأمام هذه التحولات الإقتصادية و الإجتماعية المعاشة التي تنعكس في جانب منها في قضية التشغيل، وكذا امام واقع القطاع الخاص الجزائري.

يمكن أن نطرح التساؤول الرئيسي الاتي : **كيف ساهم القطاع الخاص في سياسة التشغيل بالجزائر في ظل تطوره و التحديات التي تواجهه**

يندرج في ظل التساؤل الرئيسي اسئلة فرعية موضحة و مساعدة على البحث في موضوع هذه المقالة البحثية حيث يمكن ان نوردها في الاتي :

- ✓ ماهي اهم المراحل التي شهدها القطاع الخاص في الجزائر ؟
- ✓ ما مدى مساهمته في سياسة التشغيل ؟
- ✓ كيف سيواجه القطاع الخاص الجزائري التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر ؟

1 . قراءة حول مفهوم وتطور القطاع الخاص الجزائري

شكل القطاع الخاص الجزائري ومنذ سنوات خلت مجالا خصبا للدراسات العلمية، خاصة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، ذلك من منطلق الاهمية و الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي يقوم به، خاصة في خضم التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي تشهدها الساحة الوطنية، فموضوع القطاع الخاص و دوره في الحياة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية اصبح من أساسيات السياسة الوطنية المعلنة من طرف الدولة، بل من الضرورات الملحة في ظل التحولات الراهنة.

أ . تعريف القطاع الخاص :

يعرف بأنه :" ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية[1]. ويمكن تعريفه ايضا على أنه:" القطاع المملوك للخواص وتتولى اليات السوق توجيهه ،ويسعى الى تحقيق اقصى ربح ممكن [2].

و تعرفه "سلوى شعراوي جمعة " في مؤلفها " ادارة شؤون الدولة و المجتمع " على النحو الاتي : " مجموع المنظمات او الجمعيات التي يؤسسها رجال الاعمال و تستعمل اساليب مختلفة و متنوعة لحماية مصالحها الخاصة ،و تتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه [3].

تتفق مجمل هذه التعاريف على ان القطاع الخاص هو قطاع اعمال يملكه الأفراد، و يعتمد على اليات السوق الحرة، ويسعى الى تحقيق اقصى ربح ممكن، كما نلاحظ انها ركزت على قضية اساسية تتعدى الملكية الخاصة و طبيعة الانتاج و العمل وفق اليات اقتصاد السوق، ألا و هي قضية الربح المالي، التي وفقا لهذا التصور ان القطاع الخاص هو نشاط اقتصادي خاص يسعى الى تحقيق الربح و منه تحقيق المصلحة الخاصة دون المصلحة العامة او المصلحة المشتركة، حيث يوحي لنا ان القطاع الخاص في صورة المستغل الجشع الباحث عن تحقيق الأرباح المالية فحسب، فمعظم هذه التعاريف لم تشر الى جانب انسنة القطاع الخاص أو الإشارة إلى البعد الاجتماعي لنشاطه.

و يمكن الاقرار ان القطاع الخاص هو :"القطاع المتكون من مؤسسات انتاجية و خدماتية، باختلاف أنواعها و أحجامها تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج او تقديم الخدمات، و تتميز بالاستعمال العقلاني لها، و تعود ملكيتها للخواص افرادا كانوا او جماعات ."

و القطاع الخاص الجزائري ليس بمعزل عن هذه التعاريف السالفة، فالملكية الخاصة و انتهاج اساليب تنظيم و تسيير تتوافق مع اليات اقتصاد السوق

هي من سماته، غير أن ظروف تطوره جاءت في خضم تحولات اجتماعية و اقتصادية شهدتها الجزائر، فهو ليس بالحديث في المجتمع الجزائري، و إنما الاعتراف به وزيادة الاهتمام به من طرف صانعي القرار السياسي هي من اكسبه صفة الحداثة ضمن المعادلة الاقتصادية في الجزائر .

ب . تعريف التشغيل و سياسة التشغيل

لقد كانت و مازالت معضلة التشغيل من بين القضايا الاجتماعية و الاقتصادية المطروحة ضمن اهتمامات و سياسات الدول و الحكومات، والباحثين في جميع المجالات اجتماعية، سياسة، اقتصادية، قانونية ...الخ، و تتفق كل المواثيق و الدساتير الدولية على الحق في العمل و التشغيل الكامل، حيث اكدت ذلك نصوص كل من دستور منظمة العمل الدولية سنة 1919 م و الميثاق العالمي لحقوق الانسان سنة 1948م، كما نص ت المادة (55) من دستور الجزائر لسنة 2002 على "ان لكل المواطنين الحق في العمل " [4].

ـ مفهوم التشغيل :

للتشغيل مفهومين، مفهوم تقليدي وأخر حديث، فالمفهوم التقليدي يعني :" تمكين الشخص من الحصول على العمل و الأشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب و التأهيل و التكوين [5].

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه لم يوضح ما هي الشروط الواجب توافرها في العامل و ماهي واجباته و مسؤولياته اتجاه الجهة المستخدمة. أما المفهوم الحديث فيرى ان التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل، و يعطي له الحق في المشاركة و التمثيل في مختلف التنظيمات و الحق في الضمان الاجتماعي، و له الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب و التقاعد حسب الشروط القانونية لذلك.

تعريف منظمة العمل الدولية:تعرفه على أنه:" يكون الشخص قابل للتشغيل عندما يمكنه الحصول على منصب شغل، فيحافظ عليه و يتطور في عمله

و يتكيف مع التغيير، ثم يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه [6].

فالتشغيل يدخل ضمن مفهوم العمل و يتطابق كذلك مع التوظيف، دون الخوض في تحديد العلاقة بين هذه المفاهيم نحاول التركيز على مفهوم التشغيل و سياسة التشغيل .

ـ سياسة التشغيل

إن سياسة التشغيل تعكس ايديولوجية النظام الاجتماعي و الاقتصادي القائم، فهي الاسلوب الذي تتبناه الدولة ازاء المجتمع من أجل توفير مناصب عمل للقوى العاملة وإعداد تكوين أفرادها و تنظيم علاقات العمل بين العمال و ارباب العمل عن طريق القوانين المنظمة لذلك، فسياسة التشغيل تجسد السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة التي لا تخرج عن الاهداف الكبرى وهي [7].

ـ النمو الاقتصادي، ـ استقرار الاسعار، ـ التشغيل الكامل، ـ التوازن العام للاقتصاد الوطني .

– تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية O.C.D.E سياسة التشغيل على انها :" سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و تتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من اجل اعطاء الحق في العمل لكل انسان ،و كذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج [8].

فسياسة التشغيل هي مجموعة التدابير و الاجراءات التي تضعها و تنفذها مختلف الاجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص من اجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل وذلك للحد من البطالة.

2 ـ تطور القطاع الخاص الجزائري

المتتبع لتطور القطاع الخاص الجزائري يتأكد لديه ان هناك محطات و مراحل شهدها في مسيرته، التي ارتبطت بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال ،حيث يمكن تناول هذه المراحل على النحو الآتي :

أـ مرحلة ما قبل 1980:في هذه الفترة اعتمد عملية البناء الاقتصادي و الاجتماعي على ما تستثمره الدولة أي أن عملية التنمية بكل مجالاتها كانت على عاتق الدولة الجزائرية المالكة و المسيرة و المخطط لمختلف الأنشطة الإقتصادية، تحت لواء النهج الاشتراكي المعلن عنه منذ الاستقلال ولو على مستوى المواثيق السياسية الصادرة انذاك، ليتم تطبيقه مع بداية السبعينات، ليكون بذلك النظام الاشتراكي هو المنهج المعتمد في التنمية الوطنية وبرعاية القطاع العام أوما يسمى بالمؤسسات العمومية الموصوفة بالحجم الكبير و اليد العاملة الكثيفة، و تكون بداية تهميش القطاع الخاص و عزله عن استراتيجية العملية التنموية حيث " منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين ومصانعهم و متاجرهم، وعليه فقضية املاك المعمرين كانت أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الاقتصادي في الجزائر بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية انطلق منها القطاع العام و خيبت امال رأسمال الخاص في التراكم [(9)].

إن تهميش القطاع الخاص منذ الاستقلال كان مرده لجملة من الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، قد تكون الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي خلفها الاستعمار دافعا لضرورة تدخل الدولة بصفة مباشرة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، غير أن الخلفية الايديولوجية و موقف القرار السياسي في الجزائر من القطاع الخاص هي القضية الجوهرية في عزله فالموقف السياسي كان يعتبره بمثابة شكل من اشكال الاستعمار مادام أنه سمة تميز بها الاستعمار الفرنسي، وكونه ينطوي على فكرة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، هذا ما اكده برنامج طرابلس 1962، وميثاق الجزائر 1964، حيث استنكرا النمط الرأسمالي في التنمية الذي يمتاز بالامبريالية و الاستغلال "الجزائر لن تؤسس قاعدة صناعية

لصالح البرجوازية المحلية التي على الدولة من جهة أخرى الحد من نموها و سيطرتها، للبدأ في الثورة الديمقراطية الشعبية المكملة للثورة التحريرية و القيام بالبناء و التشييد الوطنيين [10].

و يعبر عن ذلك "جيلالي ليابس" بقوله :" القطاع الخاص لم يشجع من طرف الدولة كان مهمشا، مما ادى إلى تأخر تشكل فئة المقاولين بالمفهوم الدقيق للمصطلح، ومع ذلك تمت هيكلة القطاع الخاص، وأخذ يتطور، ولكن في ظل القطاع العام الذي كان سائدا و مهيمنا بقوة [11].

فتبني وإنتهاج النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي واجتماعي ألغى دور القطاع الخاص ومساهمته في العملية التنموية خلال هذه الفترة ،مما شكل فلسفة اجتماعية تقوم على "ابوية الدولة"، الأمر الذي تجسد في السلوك الاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع، من خلال انتشار ثقافة الاتكالية و إنعدام روح المبادرة و الاعتماد على ما تقدمه الدولة من خدمات في الصحة و التعليم و فتح مناصب عمل و غيرها، بالإضافة إلى هذا ـ كنتيجة لهذه الفلسفة ـ تشكلت ذهنية وأفكار سلبية لدى المواطن، صورة او اتجاه سلبي نحو العمل أو ممارسة نشاط خارج اطار القطاع العام .

بالرغم من تهميش القطاع الخاص في ظل توجه الدولة للاعتماد على الاقتصاد الموجه كانت هناك نشاطات للقطاع الخاص على مستوى بعض القطاعات غير استراتيجية تمثلت اساسا في قطاع الحرف و الصناعات التقليدية، و النشاطات التجارية (تجارة التجزئة)، هذه الوضعية الناجمة عن تدخل الدولة من خلال الملكية العامة و توجيه الاقتصاد الوطني ، و سياسة التصنيع، و دعم مختلف السلع الاستهلاكية، و تمركز القرارات و المخططات التنموية في يد السلطة السياسية، ميزات تميزت بها مرحلة ما قبل 1980، مما انعكس على تكوين و نشاط قطاع خاص في تطوره ومساهمته في العملية التنموية .

ب ـ مرحلة ما بعد 1980 :

يعتبر عقد الثمانينات كفترة زمنية من بين المحطات التاريخية في تاريخ الجزائر، ذلك من منطلق مختلف التغييرات و التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدتها الجزائر، بل هي مرحلة اسست للواقع الاجتماعي و الاقتصادي الراهن، فانهيار اسعار البترول الذي كان ولا يزال المورد الوحيد للدخل الوطني، عجل بانفجار اجتماعي (أحداث أكتوبر 1988)، بالإضافة الى عجز مؤسسات القطاع العام على تغطية العجز الناتج عن انهيار اسعار البترول، وضعية اجتماعية و اقتصادية صعبة كان لها انعكاس مباشر على الحياة الاجتماعية.

أمام هذه الوضعية حاولت السلطة السياسية القيام بجملة من الاصلاحات الاقتصادية التي من شأنها اعادة توازن المجتمع من خلال اصلاح المنظومة الاقتصادية بما يتماشى و متطلبات التحولات الاقتصادية العالمية، ومن بين ماتضمنته الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال هذه الفترة هو أدراج القطاع الخاص بصورة فعلية ضمن المعادلة الاقتصادية في الجزائر ـ حيث تم الاقرار و في تشريعات تتعلق بالاستثمار على ضرورة و أهمية تفعيل القطاع الخاص الجزائري للمساهمة في دفع العجلة التنموية.

إن دعوة القطاع الخاص للاستثمار و في تلك الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية المتأزمة منذ 1990، اعتقد أنها لم تكن مناسبة أو مشجعة على الاستثمار، وهذا ما جعل القطاع الخاص ان يتريث ان صح القول أو يتخوف من الولوج الى ممارسة نشاطات استثمارية تساهم في تنويع مداخيل للاقتصاد الوطني، فبالرغم من حالة الركود الاقتصادي الذي اصاب القطاع العام، و الذي أصبح من الضروري إعادة النظر في هيكلته و آلياته، وكذا طبيعة الاتفاقات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية التي تفرض في جل برامجها الموجهة للدول النامية تطبيق سياسة الخوصصة، إلا أن انطلاقة القطاع الخاص الجزائري كانت محتشمة أو لا ترقى الى مستوى يؤهلله لتحمل مسؤوليته اتجاه الاقتصاد

الوطني. وهذا ما يوضحه الجدول الآتي الذي يبين تطور عدد المؤسسات الخاصة حسب الحجم .

جدول رقم (01) : **يبين تطور عدد المؤسسات الخاصة حسب الحجم**

الحجم / السنة	1988	1989	1992
اقل من 20 اجير	13707	19061	19642
اكثر من 20 اجير	770	782	**565**
المجموع	14770	19843	20207

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات :المجلة الاحصائية رقم 29 سنة 1997،ص13

ما يلاحظ في بيانات هذا الجدول ان هناك بداية متعثرة للقطاع الخاص الجزائري، بالرغم من وجود مؤسسات خاصة توظف اقل من 20 اجير المقدر عدد ب 19642 سنة 1992، إلا انها ضعيفة من حيث قدرتها و امكانياتها المادية و التقنية نتيجة الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المعاشة، بالإضافة إلى تقلص حجم المؤسسات الخاصة التي توظف اكثر من 20 أجير، بعدما كان عددها 782 مؤسسة سنة 1989 لينخفض إلى 565 مؤسسة،وهذا ما يؤكد فرضية التأثير السلبي للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الامنية في قيام و نشاط القطاع الخاص، ومن جهة اخرى ضعف الموارد المالية لمساعدته.

كما تجدر الاشارة في هذا الصدد هو ان حجم التوظيف بهذه المؤسسات يوحي بان طبيعة نشاطها كان عبارة عن صناعات خفيفة و استهلاكية لا ترقى إلى مستوى المنافسة العالمية والتصدير، بالإضافة إلى تمركز نشاطه في قطاع البناء و الأشغال العمومية .

إن إهم ما يميز هذه الفترة بداية التأسيس لنموذج اقتصادي مغاير للنموذج الاشتراكي ـ وان كان هذا نظريا و صعبا في نفس الوقت ـ نظريا كون ان تدخل الدولة وفق سياسة التخطيط و مجانية الصحة و التعليم بكل مستوياته و غير ذلك ،لا يزال قائما منذ اكثر من 25 سنة من الاعلان عن بداية التأسيس لنموذج اقتصادي جديد يوصف بأنه اقتصاد السوق، و اعتقد ان هذا ساهم بدوره في عدم دفع القطاع الخاص إلى تحمل جزء كبير من العملية التنموية نتيجة فلسفة الاشتراكية غير معلنة، اما صعبا فان ذهنية المواطن الجزائري لا زالت مرتبطة بما تقدمه الدولة من خدمات و مناصب عمل و تعليم ... حتى اصبح شائعا لدى المواطن الجزائري قوله "حقي من البترول"، ومنه غابت أو الغيت المبادرة الفردية و الاعتماد على الذات و انتشرت أفكار سلبية عن العمل و قيم العمل .

بالرغم من وجود حيثيات تحتاج للتحليل في هذا المجال إلا ان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي قام منذ بداية عقد التسعينات بشكل صريح و معلن سياسيا و اقتصاديا، يعتبر العمود الفقري للقطاع الخاص في الجزائر حيث " في سنة 1991 مثل حوالي 99.4% من مجمل الوحدات الصناعية و حسب فئات الحجم نجد ان المؤسسات الصناعية التي توظف اقل من 10 عمال هي كلها خاصة، و يمثل القطاع الخاص 99.9% من مجمل الوحدات الصناعية التي توظف بين 10 و 49 عامل ،و 99.4 % من المؤسسات التي توظف بين 50 و 199 عامل ،كما تمثل نسبة 6.5 %من المؤسسات التي توظف اكثر من 200 عامل، في حين لا يمثل سوى 0.93 % من المؤسسات الخاصة التي توظف أكثر من 500 عامل، وعليه يمكن القول أن اغلب مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات صغيرة و متوسطة [(12)].

ما يلاحظ من هذا التعداد لحجم اليد العاملة المكونة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و الذي يعد في نفس الوقت تصنيف لها هي التي تشكل القطاع الخاص الجزائري، وهذا ما تقوم عليه اقتصاديات الدول المتقدمة، أي أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي قاعد أساسية في نشاط مختلف المؤسسات

معظم دول العالم خاصة المتقدمة، غير أن القضية ليست مرتبطة بالحجم اليد العاملة أو تعداد هذه المؤسسات بقدر ما يرتبط بفعاليتها الاقتصادية وارتباطها كذلك بمحيطها الاجتماعي، هذا من جهة و من جهة اخرى تجدر الاشارة في هذا الصدد إلى محدودية الامكانيات المادية لدى المستثمر واعتماده على القروض البنكية، في مقابل هذا كان القطاع العام يحتضر نتيجة سياسة الاصلاحات الاقتصادية المطبقة عليه مع نهاية عقد الثمانينات، أين تم تسريح العمال وارتفع مستوى حجم البطالة وتزايد معدلاتها، بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية و الأمنية التي صاحبت تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فهذه المرحلة كانت جد صعبة على الجبهة الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر. و الجدول الآتي يبين توزيع السكان الجزائريين المشتغلين حسب القطاع القانوني و الجنس سنة 1989 .

جدول رقم (02) يبين توزيع السكان الجزائريين المشتغلين حسب القطاع القانوني و الجنس سنة 1989

الجنس القطاع القانوني	الذكور (بالالف)	النسبة %	الإناث (بالالف)	النسبة %	المجموع (بالالف)
القطاع العام	2.308.000	%56	281.000	% 88.9	2.589.000
القطاع الخاص	1550.000	% 37.6	33.000	% 10.4	1.583.000
القطاعات الاخرى	258.000	% 06.2	2.000	%0.6	260.000
المجموع	4116.000	% 100	316.000	%100	4.432.000

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ،المجموعة الاحصائية السنوية للجزائر . رقم 15 .نشرة 1991 ،ص 54.

ما يلاحظ على بيانات هذا الجدول هو استحواذ القطاع العام على حجم اليد العاملة المشتغلة خاصة ان القطاع الخاص خلال تلك الفترة هو حديث على مستوى النشاط الاقتصادي، و الملاحظ كذلك أن نسبة اليد العاملة المشتغلة لدي القطاع العام فيما يتعلق بالإناث نلاحظ ان نسبة 88.9 % هي نسبة كبيرة جدا،و قد يعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها الخصوصية الثقافية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري و مساهمتها في اتجاه عمل المرأة لدى القطاع الخاص.

3. القطاع الخاص و التشغيل خلال عقد التسعينات

بالرغم من الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، السياسية و الأمنية المعاشة تتلك الفترة ـ عقد التسعينيات ـ إلا أن القطاع الخاص من خلال مؤسساته الصغيرة و المتوسطة بدأ في النشاط بدليل تطور حجم اليد العاملة لدية و كذا تطور تعداد مؤسساته .حيث نجد في الجدول الموالي البيانات التي توضح ذلك .

جدول رقم (03) :يوضح تطور المؤسسات الصناعية حسب التقسيم القانوني .

الجنس القطاع القانوني	1992	1993	1994	1995
القطاع الوطني العام	127	128	128	128
القطاع الوطني المحلي	250	234	234	226
القطاع الوطني الخاص (اكثر من 10 اجراء)	1386	1309	1201	1119
المجموع	1763	1681	1563	1473

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات المجموعة الاحصائية السنوية للجزائر ،رقم 18 .نشرة 1995 ،ص199

ما توضحه بيانات هذا الجدول ان هناك انخفاض لتعداد المؤسسات التابعة للقطاع الخاص خلال سنوات 1993 إلى 1995، هذا الانخفاض تفسره جملة من الأسباب منها ما هو مرتبط بالأوضاع الداخلية للجزائر، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات المالية و المادية للمستثمر، بالإضافة إلى هذا فان تمركز نشاط القطاع الخاص ينحصر في نشاطات او فروع تقليدية، قد لا ترقى في معظمها إلى مستوى المنافسة ،حيث نجده حتى سنة 1996 ينشط في النشاطات التالية [13].

- ✓ نشاطات الصناعات النسيجية 211 مؤسسة بنسبة 20.56% .
- ✓ الصناعات الغذائية 175 مؤسسة بنسبة 17.05 %.
- ✓ الصناعات المعدنية 132 مؤسسة بنسبة 12.86 %.
- ✓ صناعة الخشب و الفلين و الورق 126 مؤسسة 12.28 % .

هذه الفروع تمثل وحدها 62.75%، من مجموع النشاطات الصناعية، وهذا ما يوضح ان سياسة شغل القطاع الخاص لفروع محددة لا تزال تصب في نفس الاستراتيجية، و يرجع ذلك الى معرفته الطويلة بالسوق، و إلى تلك العلاقات التي اقامها مع مختلف الفئات الاجتماعية الاخرى.

ظلت مساهمة القطاع الخاص خلال فترة التسعينات تحت تأثير الاوضاع الداخلية للجزائر ،غير ان نشاطه عرف زيادة على مستوى تعداد مؤسساته و حجم اليد العاملة لديه، وان كان نشاطه يتسم بمميزات مثل :طغيان الجانب التجاري (الاستيراد خاصة) دون الجانب الانتاجي أو استغلال الموارد المتاحة وإنتاج سلع تنافسية، إلى جانب هذه الميزة هناك ميزة أخرى تتمثل في الخلفية الاجتماعية لاصطحاب المؤسسات الخاصة حيث نلاحظ ان طبيعة تنظيم و تسيير المؤسسة هي "مؤسسة عائلية "،مما يؤثر على تسييرها وإستراتيجيتها.

إن نشاط القطاع الخاص في هذه الفترة عرف تطور ولو من حيث تعداد مؤسساته و حجم اليد العاملة المستخدمة لديه نتيجة تشجيع الدولة لهذا القطاع من خلال النصوص القانونية و التشريعات الصادرة في مجال الاستثمار ،ففي هذا

المجال تم استحداث هيئات ووكالات وطنية تشجع على الاستثمار و متابعته ،ففي سنة 1999 مثلا تطور حجم المشاريع المعتمدة من طرف وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات (PSI) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07) يبين توزيع مشاريع الاستثمار المعتمدة حسب القطاعات القانونية في مارس سنة 1999 م.

القطاعات القانونية	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد الوظائف	النسبة	التكلفة بالمليون (دج)	النسبة %
القطاع العمومي	10	%01	2390	%08	4469	% 08
القطاع الوطني الخاص	981	%99	28912	%92	53555	%92
المجموع	991	%100	31302	%100	58024	% 100

المصدر :انور مقراني :الحكم الرشيد و التنمية بالقطاع الوطني الخاص ،مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول : الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي ، يومي 08-09 افريل 2007 بجامعة فرحات عباس سطيف ،ص 371 .

ما يمكن ملاحظته و قراءته لبيانات هذا الجدول هو دور الدولة في تشجيع القطاع الخاص نحو الاستثمار، و هو دور جديد للدولة على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الأولى، حيث نلاحظ نسبة 92% من الإستثمارات المعتمدة هي من نصيب القطاع الوطني الخاص، بالإضافة إلى تزايد تعداد الوظائف التابعة له، مما يوحي و يؤكد في نفس الوقت توجه الدولة نحو اقتصاد السوق المعتمد على اشراك القطاع الخاص بدرجة كبيرة ضمن المنظومة الاقتصادية في الجزائر .

4 . القطاع الخاص الجزائري خلال عقد الالفينات بين الطموح و التحديات

من خلال عرضنا السابق لتطور القطاع الخاص الجزائري و الإشارة إلى ظروف تطوره، و مدى مساهمته خلال العقود الماضية في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي من حيث دوره في تشغيل اليد العاملة ومنه تقليص نسب البطالة، معلنا بذلك عن أهميته و ضرورة إسناد او توليه لأدوار جديد تسمح له بالاستقرار و الاستمرارية و التوسع كذلك، فعقد الالفينات يعتبر مرحلة الانطلاق الفعلي لنشاط القطاع الخاص الجزائري، خاصة مع استقرار الاوضاع الأمنية و السياسية في البلاد مع مطلع سنة 2000 م.

وكذا بداية إرتفاع أسعار البترول كمصدر أساسي لتمويل مختلف الاستثمارات و منه انطلاق مشاريع تنموية يساهم فيها القطاع الخاص من جهة و من جهة اخرى تحسين الاوضاع الاجتماعية للسكان من خلال توفير مناصب عمل حيث تجدر الاشارة في هذا الصدد أن نسبة البطالة بلغت سنة 2001 (27.3%) نسبة تعبر عن الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية المعاشة خلال السنوات الماضية.

و بالرجوع الى طبيعة المؤسسات الخاصة الجزائرية يتضح لنا انها تحمل طبيعة المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة، انطلاقا من حجم تعداد اليد العاملة و كذا حجم راس مالها، و الجدول الآتي يوضح لنا تصنيف المؤسسات الجزائرية الخاصة حسب عدد عمالها خلال 1999م و 2001م .

جدول رقم (05): يوضح لنا تصنيف المؤسسات الجزائرية الخاصة حسب عدد عمالها خلال 1999م و 2001م

السنة / نوع المؤسسة	1999		2001	
	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %
مؤسسات خاصة مصغرة (1 - 9) اجير	148725	% 93.2	170258	% 94
مؤسسات خاصة صغيرة (10- 49) اجير	9100	% 5.72	8363	% 4.64
مؤسسات خاصةمتوسطة(50-250)اجير	1682	% 1.08	1272	% 0.72

المصدر:تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES :من اجل سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،فيفري 2003، الجزائر ،ص 18

ما يلاحظ من بيانات الجدول السابق يؤكد لنا توجه الدول نحو دفع القطاع الخاص من خلال مؤسساته الصغيرة و المتوسطة للاستثمار بشكل يسمح للتأسيس الفعلي لاقتصاد السوق بعد سنوات من تردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، فنلاحظ أن هناك زيادة على مستوى المؤسسات المصغرة التي تضم (1 ـ09) اجير بنسبة 94 % ،في حين ان تعداد المؤسسات الصغيرة تراجع الى 4.64 % ،اما المؤسسات المتوسطة تقلص تعدادها الى حد 0.72 % .

و لعل القراءة الأولية لهذا التراجع مرده هو التخوف من الاستثمار لدى القطاع الخاص الجزائر نتيجة عدم وضوح الرؤية الاقتصادية بعد الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية التي مرت بها الجزائر هذا من جهة و من جهة أخرى هو ضعف الموارد المادية و نقص الخبرة لدى المستثمرين الجزائريين، بالإضافة إلى

ضعف الدفع القانوني الذي يحمي الاستثمارات الخاصة.فالقطاع الخاص الجزائري و خلال عقد الالفينات عرف تطرأ على مستوى تعداد مؤسساته و نسب اليد العاملة التي يشغلها، و الجدول الآتي يوضح لنا تطور وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر .

جدول رقم (06): يوضح تطور وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر

السنوات الشكل القانوني	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	159507	170552	189552	207949	225449	245842	269806	293946
الصناعات التقليدية و الحرفية	-	-	71523	79850	86732	96072	106222	116347

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ،نشرة 2004 .2007 من الموقع الالكتروني www.pmeart-dz.com

في ضوء بيانات هذا الجدول نلاحظ التطور الحاصل على مستوى تعداد المؤسسات الخاصة، نتيجة الحركة الاقتصادية النشطة التي شهده الاقتصاد الوطني بعد ارتفاع اسعار البترول، مما سمح للدولة بزيادة التشجيع للقطاع الخاص و تفعيل مختلف الاليات و الاجهزة المدعمة لتشغيل الشباب، هذه الوضعية الاقتصادية المريحة خلال المنتصف الاول لعقد الالفينات انعكست على الصعيد المؤسسات الخاصة و على الصعيد الاجتماعي، فعلى صعيد المؤسسات الخاصة لاحظنا تطور على مستوى تعدادها و تنوع نشاطاتها، بل زادت في طاقاتها الانتاجية مما سمح لها بالتوسع على المستوى الجغرافي الوطني، أما على الصعيد الاجتماعي و في جانب التشغيل بصفة خاصة نلاحظ ان هناك مساهمة جد معتبر للقطاع الخاص فيها، فبعدما كانت نسبة البطالة تتجاوز 27 % سنة 2001

لتتراجع الى حدود 11% سنة 2012 و الى حدود 10 % سنة 2014، و الشكل الآتي يوضح تراجع نسب البطالة في الجزائر .

شكل رقم (1) : يوضح تراجع نسب البطالة في الجزائر

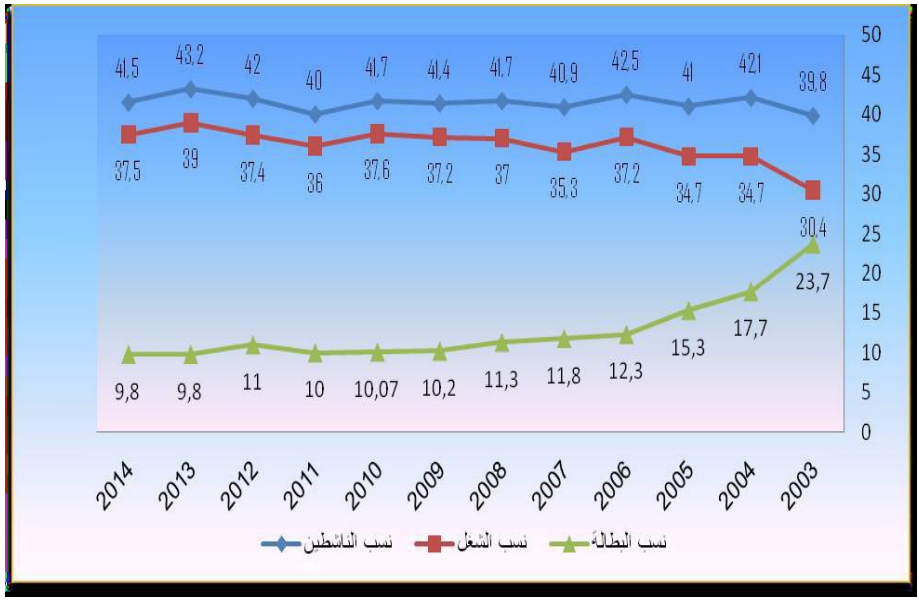

المصدر : اعداد شخصي استنادا الى قراءات احصائية حول البطالة و التشغيل في الجزائر من الموقع الالكتروني :

http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_2014_Final_1_1_.pdf

إن تفسير هذا التراجع في نسب البطالة مع زيادة نسب التشغيل التي بلغت 37.5 % سنة 2014 هو راجع في الاساس إلى إرتفاع أسعار البترول، مما ساعد على انتعاش الاقتصاد الوطني الذي سمح بانطلاق مشاريع اقتصادية و اجتماعية ساهمت في استقطاب اليد العاملة، بالإضافة إلى دفع وتيرة انشاء مؤسسات خاصة من خلال الأجهزة و الوكالات الوطنية للتشغيل و الاستثمار، فهذه الوضعية الاقتصادية المريحة كان لها الدور الاساسي في تقلص نسب البطالة، و مما لاشك فيه أن مساهمة القطاع الخاص كان كذلك واضحا و الجدول الاتي يوضح مساهمة

القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة 2003 ـ 2005 في عدة قطاعات ،مقارنة مع القطاع العام .

جدول رقم (08) يوضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة 2003 ـ 2005
الوحدة (الف عامل)

البيان	2003			2004			2005		
	قطاع عام	قطاع خاص	مج	قطاع عام	قطاع خاص	مج	قطاع عام	قطاع خاص	مج
الفلاحة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
الصناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
الاشغال ع و البناء	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
التجارة و الخدمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
المجموع	2658	4026	6684	2678	5120	7798	2964	5080	8044

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات، نشرة 2007، الجزائر، ص 23

من خلال قراءة بيانات هذا الجدول ،يتأكد لنا ان القطاع الخاص يشغل اكثر من خمسة (05) ملايين عامل ،فهو يساهم نسبة كبيرة في التشغيل مقارنة مع القطاع العام، و بالتالي يعتبر مجال او منشأ لمناصب الشغل، و مما لاشك فيه كذلك ان هذه الاحصائيات توضح لنا توجه الدولة من خلال سياستها الاقتصادية و الاجتماعية نحو التركيز على القطاع الخاص كطرف أساسي ضمن معادلة الاقتصاد الوطني، حتى أن هناك اقرار من طرف الجهات الرسمية المسؤولة عن قطاع التشغيل ففي تصريح لوزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي "محمد بن

مرادي "ان " القطاع الخاص يعد "الممول الأساسي" لسوق التشغيل أي بنسبة 8ر58 بالمئة من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة [14].

و في تصريح اخر للسيد المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل "محمد الطاهر شعلال" أن " سوق التشغيل في الجزائر تسير وفق منحى تصاعدي منذ أربع سنوات، حيث سجلت الوكالة خلال 2015 اكثر من 347 الف تنصيب من بينها 66 الف تنصيب في اطار الادماج المهني و البقية في اطار الوساطة، و بذلك نسجل ارتفاع في نسبة التشغيل ب 18 % مقارنة بالعام الماضي [15].

كما أوضح نفس المصدر في تصريح اخر للاذاعة الوطنية أن " الوتيرة المتصاعدة التي يسير وفقها سوق الشغل في الجزائر دليل على نجاح الاقتصاد الوطني في خلق الثروات و مناصب عمل، خاصة فيما تعلق بالقطاع الخاص، حيث 73% من المستخدمين المنصبين للعمال في اطار الوكالة ينتمون الى القطاع الخاص[16].

إن هذه التصريحات و النسب المعلن عنها من طرف الجهات المسؤولة على قطاع التشغيل تؤكد امرين اثنين هما :

- ان القطاع الخاص بدا يأخذ مكانة اساسية في المجتمع من حيث انتشار مؤسساته و كذا توسع نشاطاته التي تتطلب اليد العاملة، خاصة اليد العاملة التي تمتلك مؤهلات علمية و مهنية، بالإضافة إلى هذا فإن الاجهزة و الآليات التي وضعتها الدولة مثل الوكالة الوطنية للتشغيل و غيرها أصبحت تتعامل مع القطاع الخاص على أنه شريك اجتماعي واقتصادي يجب أن يساهم في الحد من البطالة .
- إن اتجاه افراد المجتمع نحو القطاع الخاص تغيرت من اتجاه سلبي الى اتجاه يمكن أن يكون ايجابي أي بمعنى ان موقف افراد المجتمع من القطاع الخاص في الثمانينات كانت اكثرها سلبية كونه استغلالي أما الآن فهو ضرورة و

شريك اجتماعي واقتصادي ،حتى ان ادائه و انتاجه المادي و اللامادي اصبح يلقى قبول اجتماعي.

5.القطاع الخاص و التحديات الراهنة

إن التراجع الكبير لسعر النفط خلال النصف الثاني من سنة 2015(تقريبا)، كان له الأثر الكبير على الساحة الوطنية بكل جوانبها ،فعلى الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي تهاوت مداخيل الاقتصاد الوطني ومدخراتها كذلك ،وتم الاعلان عن سياسة التقشف، و منه اصبح المجتمع يتساءل عن مصير كثير من القضايا منها مثلا :الأسعار و ما تحمله من زيادات ،الخوف من فقدان مناصب العمل، البطالة، الأجور...الخ،خوف اجتماعي ان صح القول، أنها وضعية مالية و اقتصادية صعبة قد تحمل في طياتها اضطرابات اجتماعية تعصف بما تحقق مع بداية الالفينات من استقرار اجتماعي و اقتصادي .

أمام هذه الوضعية الاقتصادية التي نجمت عن التراجع الكبير لأسعار النفط، قامت الدولة بالتخطيط لجملة من الاجراءات و الاعلان عنها في نفس الوقت و التي بدأ في تطبيقها مع قانون المالية لسنة 2016، زادت من دعوتها للقطاع الخاص للقيام بدوره و بصفة فعلية وجادة للمساهمة في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني. ففي تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015 جاء ما يلي : ان "سوق العمل سجل في السداسي الاول من سنة 2015، بلغت نسبة البطالة مستوى يفوق تلك المسجل في سبتمبر 2014 أي نسبة 10,6٪ وسجلت توقعات الصندوق النقدي الدولي نسبة 10,8٪ في سنة 2015 و11,3٪ في سنة 2016 (17).

وإن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فورد مايلي: " تظهر الإحصاءات التي قدمتها وزارة القطاع المعني وجود 900000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات من بينها 45000 منشأة جديدة خلال النصف الأول من سنة 2015، مع استحداث 156000 منصب شغل خلال الفترة

الممتدة من النصف الأول من 2014 إلى نهاية النصف الأول من سنة 2015 (18).

و في نفس التقرير كذلك فيما يخص الاستثمارات المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ورد ما يلي :

" لقد تم تسجيل 68 مشروعا استثماريا كبيرا خلال النصف الأول من سنة 2015 مقابل 18 مشروعا خلال نفس الفترة من سنة 2014. وهو ما سيسمح بإنشاء 11000 منصب شغل مع تسجيل آثار هيكلية محسوسة على صعيد الصناعة الوطنية على المديين القصير والمتوسط (19).

إن هذه المعطيات الاحصائية تؤكد لنا ان هناك استمرارية في تطوير وتقديم الدعم المناسب على مستوى انشاء و تطوير استثمارات القطاع الخاص من خلال مؤسساته الصغيرة و المتوسطة، مما يسمح بالحفاظ على مناصب العمل المحققة خلال الفترات الماضية و استحداث مناصب عمل جديدة من خلال الاستثمارات المعلن عنها لصالح القطاع الخاص ضمن قانون المالية لسنة 2016 .

بغض النظر عن هذه المعطيات الاحصائية احاول تقديم محاولة لقراءة سوسيولوجية لتحديات القطاع الخاص في خضم هذه الازمة التي قد تتشعب و تتعدد أبعادها، فعلى مستوى الجبهة الاجتماعية هناك تخوف كبير من مصير المواطن و العامل و قدرته على تحمل اعباء الزيادات في اسعار مختلف المنتجات و الخدمات في مقابل ضعف الدخل او الاجر الذي يتقاضاه، أو حتى تخوفه من فقدان منصب عمله، أمام هذا الخوف الاجتماعي و الوضعية الاقتصادية هل سيجد البطال منصب عمل ؟ و هل يستطيع القطاع الخاص الحفاظ على مناصب العمال، أو فتح مناصب عمل جديدة؟

إن الاجابة عن هذه الاسئلة و التي تعتبر خاتمة هذه المقالة البحثية ، تقود الى طرح مفاده: إن الاهتمام بالقطاع الخاص و تشجيعه ليس فقط من صياغة قوانين الاستثمار و تصاعد الدعوات بضرورة مساهمته (ما شهدناه مؤخرا عبر

وسائل الاعلام)، أو تقديم احصائيات تتعلق بتطور انشاء المؤسسات الخاصة فقط، بل ان متطلبات المرحلة الحالية تحتاج الى تظافر مختلف الجهود (دولة، مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، عمال ...) لتحقيق هدف تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني و منه تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي هذا من جهة ومن جهة اخرى ضرورة العمل الجاد و الفعالية في كل جزء يتعلق بتنظيم و تسيير مؤسسات القطاع الخاص مع اشراك طرف غيب او مغيب منذ تطور القطاع الخاص في الجزائر ألا وهو البحث العلمي.

و المعنى هنا هو ضرورة اقامة شراكة بين مختلف القطاعات التي ينشط في ظلها القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و مخابر و المراكز التابع له، إن هذه الشراكة تتيح للجامعة بتطوير برامجها التكوينية بما يتماشى واحتياجات القطاع الخاص ،كما تتيح هذه الشراكة الى تحقيق غاية تنموية تتعلق بالاستثمار و تنمية الموارد البشرية الجزائرية الباحثة عن التفاتة لإثبات قدراتها و مهارتها، مما قد يساعد على تغيير ذهنيات و سلوكات سلبية اتجاه العمل، و ثقافة العمل، والخروج من فلسفة الاتكالية الى فلسفة الاعتماد على الذات.

فمطالبة القطاع الخاص بمساهمته في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني و تطوير نشاطاته للحفاظ على مناصب العمل و زيادة نسب التشغيل لا تتحقق بوجود منظومة قوانين استثمار فحسب، بل بضرورة مراعاة المحيط الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الجزائري و العمل وفق خصوصياته .

❖ **هوامش البحث**

(1) مراد محفوظ: **عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص** ـ دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2001 ،ص 14، غير منشورة

(2) محمد عبده فاضل الربيعي: **الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة المبدولي ،القاهرة ،2004،ص49

(3) سلوى شعراوي جمعة: **إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ،القاهرة ،2001 ،ص126

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2002 ،الجزائر ، ص 09.

(5) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: **البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال دراسة حالة الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2010 ،ص 36

(6) يونس سميحة

(7) عبد الرحمن تومي: **العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دراسات اقتصادية، عدد 06 ، جويلية 2005 ،ص 31.

(8) موقع الكتروني: www.algerian expert.maktoobblog.com تاريخ التصفح 17 ديسمبر 2015 على الساعة 16.30.

(9) أحمد هني : **تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1990،ص 463.

(10) عبد الرحمن حلو: **نظرية العمل التجاري في ظل التحول الاشتراكي الجزائري**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة ،1982 ،ص235 غير منشورة

(11) Laibes Djilali : Capita Prive et patrona d industrie en Algérie 1962 ,1982 .CREA Alger 1984 p 521.

(12) دمدوم كمال: **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات المتميزة بالثنائية**، الملتقى الدولي حول تاهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف،2005،ص 95.

(13) انور مقراني ،مهدي عوارم : **الحكم الرشيد و التنمية بالقطاع الوطني الخاص**، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،قسم علم الاجتماع ـجامعة سطيف ، 2007 ، ص 366

(14) موقع الكتروني :www .motaded.net/show1378470 تاريخ التصفح 13 فيفري 2016 على الساعة 19,00

(15) موقع الكتروني : www.ennaharonline.com تاريخ التصفح 13 قيقري 2016 على الساعة 19,15 .

(16) موقع الكتروني : www.ennaharonline.com تاريخ التصفح 13 قيقري 2016 على الساعة 19,15.

(17) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ـ تقرير حول الظرف الأول سنة 2015 الجزائر،ص 132.

(18) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ـ تقرير حول الظرف الأول سنة 2015، الجزائر ،ص 88.

(19) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ـ تقرير حول الظرف الأول سنة 2015، الجزائر ،ص 88.